

2009 : إقتصاد وعالم عند مفترق طرق

- شهد عام 2008 تغييراً عميقاً لصالح السياسة فى معادلة توازن القوى بين السوق والدولة، فتناول الإنهيار المالى للمؤسسات والبنوك ثم الشركات لم يعد موضوعاً إقتصادياً بحتاً وأصبحت مؤسسة الدولة – فى كل بلدان العالم- هى الوحيدة القادرة على التعامل مع تداعيات الأزمة المالية، ووقفت كل المؤسسات الأخرى – سواء كانت دولية أو محلية- عاجزة أمام هذه الأزمة وبل لم تتمكن بالتنبؤ بحدوثها رغم كل ما تملكه من أدوات! هذه هى ربما النقطة الأهم من كل التفاصيل الفنية الأخرى المحيطة بهذا الحدث.

* السياسة تقود الإقتصاد

- فالإقتصاد ليس علماً قائماً بذاته والمنظرون الأوائل لعلم الإقتصاد أمثال آدم سميث- أستاذ فلسفة القيم بجامعة جلاسجو- وريكاردو وغيرهما أشاروا الى علمهم على أنه " إقتصاد سياسى"، فالإقتصاد لا يمكن فهمه إلا من منظور سياسى لأن "ثروة الامم" تعتمد على ركيزتى السياسة والإقتصاد معاً، وبالتالي فالادراك الجيد للأمور الإقتصادية يتطلب النظر اليها من زاوية "القيم" لان الإقتصاد يبنى على إفتراضات تتعلق بالطبيعة الانسانية والسلوك الرشيد.

- وهكذا جاءت أزمة 2008 لتعيد الإعتبار للسياسة فى قيادة الإقتصاد والسوق عكس ما كان يروج له طوفان ايدولوجية وحدانية السوق المتمثلة فى الريحانية والتاشيرية وتوافق واشنطن ومدرسة شيكاغو لملتون فريدمان ومنتديات دافوس والتي أدت أفكارها وتطبيقاتها الى كوارث إقتصادية وإجتماعية فى شتى انحاء دول العالم، ولكن هل يعنى ذلك إعلان شهادة وفاة " إقتصاد السوق"؟ ان إقتصاد السوق هو أفضل الأسواء- تماماً مثل مقولة تشرشل عن النظام الديمقراطى- فالحرية الإقتصادية مثل الحرية السياسية تولد أخطاء ولكنها قادرة على التصحيح بخلاف الانظمة السياسية والإقتصادية السلطوية، غير أن نجاح الحرية الاقتصادية فى التصحيح مرتبط أشد الارتباط بالحرية السياسية القادرة على دفع نخب سياسية جديدة تتولى تقويم المسار الإقتصادى، ولقد طبقت دول العالم التى نمت وتقدمت أنماطاً مختلفة من إقتصاد السوق، والنموذج الذى أسقطته الأزمة هو فقط الذى سبق الإشارة اليه والمتمثل فى هيمنة المالية على الإنتاج والثروة الورقية على الثروة الحقيقية وهو النموذج الذى تبناه اليمين المحافظ والإقتصاديون الجدد على مستوى العالم والكربورقراطية أى منظومة الشركات والبنوك الدولية الكبرى والتي أرادت حكم العالم!

* من نوفمبر 2008 الى مارس 2009

- وهكذا كان أمل الدول الأوروبية – بالذات فرنسا وبريطانيا- فى قمة واشنطن فى 15 نوفمبر الماضى أن يسفر الإجتماع – الذى ضم 20 دولة تشكل 77% من الناتج العالمى- عن توجه جديد للنظام الإقتصاد العالمى على خلفية "بريتون وودز"، وفى يوليو 1944 اجتمع ممثلو 44 دولة فى "نيو هامشاير" مدركون أن الحرب العالمية الثانية نجحت بالفعل فى درأ تداعيات الكساد الأعظم فى الثلاثينات ولكنها لم تقضى على مسببات الأزمة الإقتصادية، وتمخض الإجتماع عن إتفاقيات بريتون وودز الشهيرة وأساسها ربط العملات الرئيسية ببعضها وبالذهب بهدف تحقيق إستقرار مالى ونقدى عالمى، إلا ومع النمو المزايذ للإقتصاد الأمريكى ومحدودية توافر الذهب كغطاء لهذا التوسع تخلت إدارة الرئيس نيكسون عام 1971 عن قاعدة الذهب، وأصبح الدولار عملة الاحتياطى العالمى نتيجة الإتفاق على تسديد مشتريات البترول فى العالم بهذه العملة والتي تسعى كل دول العالم الى تكوين إحتياطياتها من الدولار لتمويل إحتياجاتها من الطاقة والغذاء، وصار بإمكان الولايات المتحدة ان تكون الدولة الوحيدة فى العالم القادرة على طبع أية كميات من أوراق العملة دون أن يؤثر ذلك على التضخم فى الداخل حيث تصدر هذه العملات المطبوعة للخارج لسد طلبات دول العالم منها، وبل يمكنها بذلك أن تستورد البترول مجاناً- أى على حساب العالم- من خلال طبع كمية النقود المطلوبة لسداد فاتورة الطاقة!

- ولم يتحقق الأمل الأوروبى فى إجتماع واشنطن، فبريتون وودز الأولى إستندت على قوة أمريكا الإقتصادية التى ألغت الجمارك على واردات دول أوروبا الغربية الى السوق الأمريكى وتبع ذلك مشروع "مارشال"، غير أن إشكالية الأزمة الحالية لاتتمثل فقط فى أهمية تغيير النظام المالى والنقدى

العالمى ولكن فى كون الضامن الرئيسى لهذا النظام Guarantor – الولايات المتحدة- هو نفسه فى أزمة وموارده غير كافية لإعادة الإستقرار لا فى العالم ولا حتى فى سوقه الداخلى! والدول التى إجتمعت فى واشنطن تعلم أنه لا عودة لقاعدة الذهب وإن الدولار له تواجد وإنتشار عالمى ويحظى بالثقة فى الأسواق الدولية وكما لا يمكن الإعتماد على اليورو كعملة إحتياطى عالمى لأنه لا يخضع لسيادة دولة واحدة مثل الدولار بل يستند على الإدارة السياسية لـ 15 دولة أوروبية لها مصالح مختلفة ويقتصر دور بنكها المركزى الموحد على تحديد أسعار الفائدة فقط، فالواقعية الأوروبية فى هذه القمة لم تسعى إلى تحدى قيادة أمريكا للإقتصاد الدولى ولكنها رغبت فى زيادة درجة تأثير أوروبا وباقي دول العالم على ديناميكية السياسات الإقتصادية الأمريكية وتحجيم قدرة الأمريكيين على خلخلة النظام المالى العالمى مرة أخرى وذلك بإنشاء هيئة عالمية للإشراف على الأسواق المالية وإجراء إصلاحات جذرية فى المؤسسات الدولية القائمة إلا أن الإختلاف حول هذه الموضوعات وغيرها مثل مقدار وطبيعة التدخل الحكومى ودرجات التعاون الدولى فى حل الأزمة دفع بالقمة إلى أن تقتصر على الحلول قصيرة الأجل تاركة النقاط الرئيسية حول الإستقرار المالى والنقدى العالمى طويل الأجل إلى قمة أخرى حدد لها نهاية مارس المقبل!

* إنكماش وبطالة

■ وتنتقد قيادات الرأى فى العالم هذا التأجيل فى مواجهة حالة عدم الإستقرار العالمى وخاصة أن حالة الغموض التى تحيط بعمق وإتساع الأزمة لا تبشر بإنتهائها قريباً، فشبح الإنكماش- الانخفاض الحاد فى أسعار المواد والمنتجات- يخيم على الإقتصاد العالمى- رغم تراجع التضخم وهبوط سعر البترول- وتصاحبه بطالة وتسريح للعاملين وهو نوع آخر من الأذى يوقع العالم فى حلقة مفرغة من تفاقم الأزمة، وبينما يركز العلاج فى الولايات المتحدة على مساندة المؤسسات والشركات المتعثرة بشرط إعادة الهيكلة نجد أن الحزمة الفرنسية للإنقاذ تتوجه مباشرة لعلاج إشكالية البطالة بمساعدة الشركات التى توظف عمالة جديدة أو تبقى على العمالة القائمة، ويزداد التردى فى الإقتصاد الحقيقى نتيجة التباطؤ فى منح القروض والإستثمار من قبل البنوك والمؤسسات المالية التى تحاول إعادة ملائتها عن طريق بيع الأصول التى آلت إليها مما يؤدى إلى مزيد من الهبوط فى الأسعار، وكما أن كبار المنتجين فى عالم اليوم مثل الصين والهند يتجهون إلى خفض أسعار منتجاتهم فى الأسواق العالمية من أجل أستمرار عجلة إنتاج مصانعهم التى توسعت قدراتها الإنتاجية بشكل كبير فى السنوات الماضية وتخوفاً من عدم الإستقرار الإجتماعى الذى سينجم عن إرتفاع نسب البطالة، ويزيد الطين بلة عدم وجود مخرج سريع للأزمة فى الأزمات المالية العالمية السابقة- اليابان 1991/1992 ، المكسيك 1994 ، الأرجنتين 1995 / جنوب شرق آسيا 1997 وروسيا 1999 – كانت الإقتصادات المتعثرة تخطط لإسترداد عافيتها عن طريق التصدير للسوق الأمريكى أما بالنسبة للأزمة الحالية فإن المستهلك الأمريكى نفسه هو الذى تعثر، فالصين – على سبيل المثال- تستورد القطن من الهند والولايات المتحدة والمكونات الإلكترونية من كوريا الجنوبية وماليزيا وتايوان والأخشاب من روسيا وأفريقيا والبترول من الشرق الأوسط ولكن السلع النهائية التى تنتجها من هذه المدخلات ينتهى بها المطاف إلى الولايات المتحدة و أوروبا واليابان!

* أسئلة مفتوحة

■ ويأتى عام 2009 إذن ليضع العالم وإقتصاده أمام خيارات متعددة حول مجموعة من القضايا المتعلقة أبرزها تقرير حديث لمعهد بروكينجز أهمها (1) مستقبل الإشراف والرقابة المالية الدولية والتعامل مع التعقيد المتزايد فى الأسواق والمؤسسات المالية وكيفية إحداث التوازن بين الأدوات المالية المبتكرة وإدارة المخاطر، (2) صياغة دور جديد لصندوق النقد بتوسيع صلاحياته لتشمل المراقبة الماكروإقتصادية أو بتقليص دوره ليقصر على التنظيم المالى فقط وإنشاء وحدة متابعة للأزمة العالمية بمكتب السكرتير العام للامم المتحدة، (3) تغيير حوكمة البنك الدولى وصندوق النقد لتعبر عن التنوع وموازين القوى الجديدة فى الإقتصاد الدولى لتصبح هاتين المؤسستين أكثر مصداقية وفعالية عند تناول التحديات العالمية، (4) مصير المعونات الدولية التى سبق أن تعهدت مجموعة G8 فى قمتها عام 2005 بالوصول بها إلى 130 مليار دولار حتى عام 2010 وكذلك القدرة على تمويل أهداف الألفية MDG المتفق عليها عام 2000 بالأمم المتحدة لمكافحة الفقر وتخفيضه الى النصف بحلول عام 2015 ، (5) كيفية إعادة الإستقرار للأسواق الناشئة التى تضررت من الأزمة، (6) ما بعد إتفاق كيوتو للتغير المناخى والتمويل الضخم المطلوب لهذا الغرض.

■ ويواجه عام 2009 مشكلة رئيسية متمثلة في مفاوضات التجارة الدولية ودورة الدوحة للتنمية وإنتشار الاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تعدت 200 إتفاق من النافتا في شمال امريكا الى التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة على سبيل المثال، وقد تدفع الأزمة العالمية الدول الى اللجوء الى "الحمائية المفرطة" أوليست الإجراءات وحزمات الإنقاذ الهائلة التي رصدتها الدول الكبرى لمساندة شركاتها الوطنية هي نوع مباشر من الدعم والحمائية غير الجمركية التي ستؤثر بالقطع على المنافسة العادلة في الأسواق العالمية وذلك على حساب الدول النامية لعدم تمكنها من مساندة صناعتها بنفس المقياس؟ وقد نكون أيضا أمام بروز تكتلات إقتصادية جديدة تقودها دول قوية في مناطق جغرافية متفرقة مما يعود بالعالم الى أجواء الثلاثينات من القرن الماضي بعد أزمة الكساد الأعظم والتي إندلعت بسببها الحرب العالمية الثانية، وذلك لايغنى أن العالم سيشاهد حرباً ثالثة ولكنه قد يشاهد حروباً إقليمية صغيرة بين دول التكتلات الإقتصادية المختلفة يشعلها الكبار من أجل إعادة رواج الإقتصاد! وقد نكون أمام رأسمالية عالمية تزداد توحشاً كمحصلة لكم الإندماجات والإستحوادات المنتظرة نتيجة إفلاس وتعثر الشركات المتوسطة والصغيرة بسبب الأزمة أو رأسمالية ذات طابع أكثر إنسانية إذا ما نجح الأوروبيون في إقناع الإدارة الأمريكية الجديدة بتوجهاتهم، هذا ما يخبأه عام 2009 للإقتصاد وللعالم!

شريف دلاور